بنك الشرق ش.م.س.

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية

لبنك الشرق شركة مساهمة مغفلة عامة

المنعقدة في ٢٠١٩/٥/٩

بتمام الساعة الحادية عشر قبل الظهر من يوم الخميس الواقع في التاسع من أيار من العام ٢٠١٩، عقدت الهيئة العامة العادية لبنك الشرق شركة مساهمة مغفلة عامة اجتماعها في فندق داماروز، قاعة بردى الطابق التاسع في دمشق، وذلك بناءً على الدعوة الموجهة من قبل مجلس الإدارة إلى المساهمين وفق أحكام المواد ١٥٠ و١٧٣ و١٧٦ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١، والتي تم نشرها بالإعلان على مرتين في صحيفتين يوميتين وفق الآتي:

- صحيفة تشرين عدد رقم ١٣٥٠٥ تاريخ ٢٠١٩/٤/٢٤
- صحيفة تشرين عدد رقم ١٣٥١٢ تاريخ ٢٠١٩/٥/٦
- صحيفة الوطن عدد رقم ٣١٣٧ تاريخ ٢٠١٩/٤/٢٤
- صحيفة الوطن عدد رقم ٣١٤٣ تاريخ ٢٠١٩/٥/٦

رقم الوارد: 602
التاريخ 12 / 5 / 2019
سوق دمشق للأوراق المالية

تم التقيد بأحكام المادتين ١٧٩ و١٨٠ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١، فسجلت طلبات الاشتراك في هذه الهيئة العامة في سجل خاص، كما نظم جدول حضور سجل فيه أعضاء الهيئة العامة العادية الحاضرون وعدد الأصوات التي يملكونها وتوقيعهم ليتم حفظه لدى البنك.

ترأس الاجتماع السيد ناجي الشاوي بصفته رئيس مجلس الادارة.
عين كل من السيد عمر الحسيني والسيد جهاد الكبة مراقبين للتصويت من المساهمين.
كما عين المحامي فادي سركيس كاتباً للجلسة.
حضر السيد أيمن أبو زيتون والسيد محمد حسن مندوبين عن وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بموجب الكتاب رقم ١/١٢/٦٢٩١ تاريخ ٢٠١٩/٥/٨.
وحضر كل من السيدة ميساء البوشي – رئيس دائرة لدى قسم الرقابة المكتبية، والآنسة ريما القباني – معاون رئيس قسم لدى قسم الترخيص والتسجيل، والآنسة رشا محمد– رئيس شعبة لدى

صورة طبق الأصل

قسم الترخيص والتسجيل، والآنسة هبة مسعد – مراقب مصرفي لدى قسم الرقابة المكتبية مندوبي مصرف سورية المركزي بموجب الكتاب رقم ١٦/٢٥٤٧/ص تاريخ ٢٠١٩/٥/٧.

كما حضر كل من السيدة سوزان شحادة والسيدة شذى حمندوش مندوبين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب الكتاب رقم ٤٨٧/ص – أ.م تاريخ ٢٠١٩/٤/٣٠

كما حضر السيد فرزت العمادي مدقق حسابات البنك المنتخب من قبل الهيئة العامة.

وحضر المدير العام السيد شربل فرام.

كما حضر أيضاً إنفاذاً لنص المادة ٦/١٧٣ من قانون الشركات أعضاء مجلس إدارة البنك السيد ناجي الشاوي رئيس مجلس الإدارة والدكتور سليم الشلاح نائب رئيس مجلس الإدارة والسيد جمال منصور والسيد كريم ركابي والسيد نجيب الباكير البرازي، والسيد فتحي انطاكي، والسيد هيثم عبد السلام والسيدة سلمى صبرا، والسيد عبد المنعم عدره.

كما حضر السيد فراس الحمصي والسيد عمار مهايني بصفتهما مراقبين مصرفيين داخليين استناداً لتعميم مصرف سورية المركزي رقم ١٦٣/١٤٣٢ تاريخ ٢٠١٤/٠٥/١١ ورقم ١٢٣٨/ ل.أ تاريخ ٢٠١٨/٩/٩.

تم استعراض الصحف التي نشرت فيها الدعوة لحضور اجتماع الهيئة العامة والميزانيات فتبين أن نشر الدعوة والميزانيات قد تم حسب الأصول والقانون.

وبعد التدقيق بقائمة الحضور للتأكد من توافر النصاب اللازم لاجتماع جلسة الهيئة العامة العادية، تبين أن النصاب القانوني قد اكتمل بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة نسبة وقدره ٦٧,٧٥% من أسهم المصرف والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة للهيئة العامة العادية.

صادق رئيس الجلسة ومراقبي التصويت على ورقة الحضور لتبقى محفوظة نسخة منها لدى مجلس الإدارة.

وبعد التأكد من أصول تطبيق القانون أعلن الرئيس قانونية الجلسة لتوافر الشروط اللازمة لانعقادها، كما أعلن المجتمعون تنازلهم عن حقهم بالتمسك بجميع الأمور الشكلية المتعلقة بالجلسة وبمهل الحضور والنشر وغيرها وأقروا صحة الدعوة ووافقوا عليها وتنازلوا عن كل حق أو دعوى ناشئة أو قد تنشأ فيما بعد بما يتعلق بهذا الخصوص.

افتتح الرئيس الجلسة وطرح على المجتمعين جدول الأعمال الذي يشتمل على الأمور التالية الواجب مناقشتها واتخاذ القرار فيها:

١. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية ٢٠١٨ والى خطة العمل للسنة المالية المقبلة.
٢. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن المصرف وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٨.
٣. مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليها.
٤. اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف.
٥. اتخاذ القرار بخصوص الأرباح المحققة للعام ٢٠١٨ بناءً على اقتراح مجلس الإدارة.
٦. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام ٢٠١٨.
٧. المصادقة على صرف تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٨ والبحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٩ واتخاذ القرار بخصوصها.
٨. البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٨ واتخاذ القرار بخصوصها.
٩. انتخاب مدقق الحسابات للعام ٢٠١٩ وتحديد تعويضاته.
١٠. الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة ١٥٢ من المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١.

وباشرت الهيئة أعمالها وفق ما يلي:

١. **الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك للدورة المالية ٢٠١٨ والى خطة العمل للسنة المالية المقبلة**

عرض رئيس الجلسة كلمة مجلس الإدارة وكما جرى استعراض تقرير مجلس الإدارة من قبل الادارة التنفيذية الممثلة بالمدير العام والذي تضمن عرضاً لما يلي:

١- ممارسات الحوكمة في المصرف ونشاط مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال العام ٢٠١٨، بالإضافة إلى التغيرات الحاصلة على عضوية المجلس في العام ٢٠١٨ نتيجة انتخاب أعضاء جدد لولاية المجلس في دورته الرابعة.

٢- نتائج المصرف وتطور أعماله ونشاط فروعه مدعمة بالأرقام، بالإضافة إلى وصف للمخاطر التي تواجه المصرف وكيفية إدارتها وإدارة موارده البشرية وتدريبها.

٣- تطور الأوضاع الاقتصادية وأداء القطاع المصرفي والتحديات التي واجهتها المصارف خلال العام ٢٠١٨ وعرض للسياسات والاستراتيجيات المعتمدة من قبل إدارة المصرف تحوطاً لها ولتأمين سلامة المصرف واستمرارية عمله.

٤- ملخص عن الخطة المستقبلية وأهداف المصرف لعام ٢٠١٩ بما فيها السعي إلى زيادة حصة المصرف من السوق.

٥- البيانات المالية للمصرف بما فيها السلسلة الزمنية للأرباح والخسائر وميزانية المصرف نهاية العام ٢٠١٨ وملخص عن الأسهم المصدرة من قبل المصرف وتطور سعرها وحجم الاستثمار الرأسمالي بما فيها تطور حقوق المساهمين، مدعمة بتقرير مدقق الحسابات الخارجي عن بيانات المصرف المالية كما في ٢٠١٨/١٢/٣١ والإيضاحات حولها.

٦- كافة متطلبات الإفصاح السنوي وفق أحكام المادة ٧ من القرار رقم ٣٩٤٣ الخاص بنظام وتعليمات الإفصاح الصادر عن هيئة الأوراق والأسواق المالية.

٢. **الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات عن المصرف وعن حساب ميزانيته وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة والموقوفة بتاريخ ٣١ كانون الأول ٢٠١٨**

قام السيد فرزت العمادي بصفته مدقق حسابات البنك بتلاوة تقريره عن بيانات المصرف المالية للسنة الموقوفة بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١. وقد نوّه إن البيانات المالية هذه تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي للمصرف كما في ٣١ كانون الأول ٢٠١٨ وأدائه المالي وتدفقاته النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ. وقد تم إعداد هذه البيانات المالية وفقاً للقوانين المصرفية السورية النافذة وهي متوافقة مع المعايير الدولية للتقارير المالية مع التنويه الى أن مجلس المحاسبة والتدقيق في سورية في جلسته رقم (١) لعام ٢٠١٨ قد قرر

تأجيل تطبيق المعيار المحاسبي رقم ٩ لغاية ١ كانون الثاني ٢٠١٩ وبالتالي تم إعداد البيانات المالية للمصرف عن العام ٢٠١٨ بالتوافق مع هذا القرار. وقد أكد أن المصرف يحتفظ بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وأن البيانات المالية متفقة معها وأوصى بالمصادقة عليها.

٣. **مناقشة تقريري مجلس الإدارة ومدقق الحسابات والحسابات الختامية والمصادقة عليها:**

جرت مناقشة تقرير مجلس الإدارة الموزع على المساهمين الحاضرين والحسابات الختامية للبنك لعام ٢٠١٨ وفق ما ورد في تقرير مدقق الحسابات فأبدى الحضور تفاؤلهم بعمل البنك في ظل الظروف الراهنة وأثنوا على جهود مجلس الإدارة والادارة التنفيذية ومدقق الحسابات.

سأل المساهم المهندس خليل الخشة إدارة المصرف عن تأثير المعيار رقم ٩ على البيانات المالية للمصرف وارباحه خلال عام ٢٠١٩، كما شكر المساهم الدكتور عمر الحسيني رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأشار الى أن التسهيلات قد زادت بشكل واضح وأفاد انه لا بد من زيادة الودائع في حالة الرغبة بزيادة التسهيلات، كما أشار الى أن مردود الفوائد لم يكن بنفس الزيادة التي تحققت في السنة الماضية كما نوه حول الفروع واهميتها وتمنى ان يقوم المصرف بافتتاح فرع في وسط مدينة دمشق مثل شارع ٢٩ أيار وتساءل حول تطبيق المعيار ٩ ومنعكساته على المصرف وربحيته وسأل عن مساهمات البنك في المؤسسات المالية السورية كما نوه الى ضرورة استعداد المصرف لزيادة رأس المال وصولاً للحد الأدنى المطلوب قانوناً.

وطلب المساهم السيد محمد ربحي الأحمر من المدير العام إضاءة عن الديون المشكوك بتحصيلها وعن نتائج الربع الأول من السنة الحالية وسأل عن توجهات المصرف بخصوص زيادة رأسماله وتمنى على مجلس الإدارة العمل على زيادة الإقراض.

تم الرد على أسئلة السادة المساهمين من قبل السيد رئيس مجلس الإدارة والمدير العام.

٤. **اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات وفق أحكام القوانين المطبقة على المصارف**

تمت مناقشة موضوع الاحتياطيات من قبل الهيئة العامة للمساهمين وفق اقتراح مجلس الإدارة بضرورة اقتطاع احتياطي قانوني بنسبة ١٠% من الأرباح المحققة قبل الضريبة المسجلة في بيان الدخل والبالغة ٧٦٦،٠٩٧،٠٦٦ ل.س (سبعمائة وستة وستون مليوناً وسبعة وتسعون ألفاً وستمائة وستون ليرة سورية) وفقاً لأحكام قانون الشركات أي بمبلغ وقدره ٧٦،٦٠٩،٧٦٦ ل.س. (ست وسبعون مليوناً وستمائة وتسعة ألفاً وسبعمائة وستة وستون ليرة سورية) كاحتياطي قانوني، بحيث يرتفع رصيد الاحتياطي القانوني إلى ٣٨٢،٨٧١،٧٠١

ل.س. (ثلاثمائة واثنان ثمانون مليوناً وثمانمائة وواحد وسبعون ألفاً وسبعمائة وواحد ليرة سورية).

كما واقتطاع احتياطي خاص بنسبة ١٠% من الأرباح المحققة قبل الضريبة المسجلة في بيان الدخل والمذكورة اعلاه وفقاً لاحكام قانون النقد الأساسي أي بمبلغ وقدره ٧٦،٦٠٩،٧٦٦ ل.س(ست وسبعون مليوناً وستمائة وتسعة ألفاً وسبعمائة وستة وستون ليرة سورية) كاحتياطي خاص، بحيث يرتفع رصيد الاحتياطي الخاص إلى ٣١٢،٣٢٢،٢٠١ ل.س. (ثلاثمائة واثنا عشر مليوناً وثلاثمائة واثنان وعشرون ألفاً ومائتان وواحد ليرة سورية).

٥. **<u>اتخاذ القرار بخصوص الأرباح المحققة للعام ٢٠١٨ بناءً على اقتراح مجلس الإدارة</u>**

بيّن رئيس الجلسة بأن بيانات المصرف المالية الموقوفة في ٢٠١٨/١٢/٣١ أظهرت بعد اقتطاع الضريبة وتكوين الاحتياطي القانوني والخاص وتنزيل المصاريف الناتجة عن عملية زيادة رأسمال المصرف المنجزة خلال العام ٢٠١٨، أرباحاً محققةً صافيةً قابلة للتوزيع بمبلغ وقدره ٣٥٠،٩٣٣،٢٥٠ ل.س. (ثلاثمائة وخمسون مليوناً وتسعمائة وثلاثة وثلاثون الفاً ومائتان وخمسون ليرة سورية). ويقترح مجلس الإدارة على الهيئة العامة تدوير هذه الأرباح وعدم توزيعها على السادة المساهمين و/أو تخصيصها لاستكمال زيادة رأسمال المصرف، تحسباً للحاجة لتكوين حجم مؤونات إضافي ملحوظ ابتداءً من ٢٠١٩/١/١ التزاماً بمتطلبات تطبيق المعيار المحاسبي رقم ٩ وفق تعليمات السلطات الرقابية السورية، بحيث يسجل رصيد حساب الأرباح المحققة المدورة كما في ٢٠١٨/١٢/٣١ مبلغاً وقدره ٣٥٠،٩٣٣،٢٥٠ ل.س. (ثلاثمائة وخمسون مليوناً وتسعمائة وثلاثة وثلاثون الفاً ومئتان وخمسون ليرة سورية)، علماً أنه كان قد استعمل كامل رصيده بنهاية العام ٢٠١٧ لزيادة رأسمال المصرف.

كما بيّن الرئيس عدم تسجيل المصرف بنهاية العام ٢٠١٨ أرباحاً أو خسائر غير محققة نتيجة استقرار سعر صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية. وبالتالي حافظ رصيد حساب الأرباح غير المحققة المدوّرة في ٢٠١٨/١٢/٣١ على حجمه كما كان في ٢٠١٧/١٢/٣١ بمبلغ وقدره ٨،٨٩٠،٩٥٤،٥٥٣ ل.س (ثمانية مليارات وثمانمائة وتسعون مليون وتسعمائة واربعة وخمسون الفاً وخمسمائة وثلاثة وخمسون ليرة سورية)، مع الإشارة إلى أن هذه الأرباح هي غير قابلة للتصرف بها عملاً بقرار مجلس النقد والتسليف رقم ٣٢٦/م ن/ ب ١ تاريخ ٤ شباط ٢٠٠٨ وبالتعميم رقم ١٠٠/٩٥٢ تاريخ ١٢ شباط ٢٠٠٩.

٦. **إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم خلال العام ٢٠١٨**

أثنى رئيس الجلسة على عمل أعضاء مجلس الإدارة وممثلي البنك والتزامهم بمهامهم الموكلة إليهم واقترح على الهيئة العامة للبنك إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاءً وممثلي الشركة عن السنة المالية ٢٠١٨ إبراءً عاماً شاملاً.

٧. **المصادقة على صرف تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٨ والبحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٩ واتخاذ القرار بخصوصها**

أفاد رئيس الجلسة بأنه سبق وأن اتخذت الهيئة العامة الماضية قرارها بالموافقة على أن يخصص كل من أعضاء المجلس بتعويض سنوي مقطوع بقيمة خمسة ملايين ليرة سورية صافية لقاء توليه مهامه ومشاركته في اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة خلال العام ٢٠١٨متضمناً كافة المصاريف التي يمكن أن يتكبدها خلال قيامه بهذه المهام يضاف اليها كلفة الضريبة المتوجبة لقاء هذا التعويض. كما وافقت على صرف تكاليف الإقامة والانتقال بموجب فواتير للأعضاء الموكلين بمهمات يحددها مجلس الإدارة خلال العام.

وبناء عليه فقد سدد المصرف مبلغ اجمالي وقدره ٤١،٧٣٩،٧٢٦ ل.س. (واحد وأربعون مليوناً وسبعمائة وتسعة وثلاثون الفاً وسبعمائة وست وعشرون ليرة سورية) كتعويض لأعضاء مجلس الإدارة (لقاء تخصيص تعويض لأعضاء مجلس الإدارة بنسبة مشاركتهم في عضوية مجلس الإدارة بدورته الثالثة و/أو دورته الرابعة خلال العام ٢٠١٨)، مضافاً إليه كلفة الضريبة المتوجبة على هذا التعويض بمبلغ إجمالي بقيمة ٤،٥٩١،٣٧٠ ل.س. أربع ملايين وخمسمائة وواحد وتسعون ألفاً وثلاثمائة وسبعون ليرة سورية).

كما بين رئيس الجلسة بأنه نتيجة مهام المتابعة والإشراف على نشاط الإدارة العامة التنفيذية الموكلة من قبل مجلس الإدارة الى عضو مجلس الإدارة السيد جمال منصور خلال العام ٢٠١٨، تم صرف مبلغ وقدره ٥،٥٤٣،٥٥٧ ل.س (خمسة ملايين وخمسمائة وثلاثة وأربعون الفاً وخمسمائة وسبعة وخمسون ليرة) بموجب فواتير عن مصاريف إقامته في سورية أثناء القيام بهذه المهام.

كما بيّن أيضاً أنه تم صرف مبلغ وقدره ١،١٩٨،٨٢٥ ل.س (مليون ومائة وثمانية وتسعون الفاً وثمانمائة وخمسة وعشرون ليرة سورية) إلى عضو مجلس الإدارة السيدة سلمى صبرا خلال العام ٢٠١٨ بموجب فواتير عن مصاريف إقامتها في سورية أثناء القيام بمهام أمانة سر مجلس الإدارة ولجانه بتكليف من مجلس الإدارة.

وطلب من الحاضرين إقرار صرف المبالغ المذكورة أي بمبلغ إجمالي وقدره ٥٣،٠٧٣،٤٧٨ ل.س. (ثلاث وخمسون مليون وثلاث وسبعون ألفاً وأربعمائة وثمان وسبعون ليرة سورية).

كما بيّن رئيس الجلسة للحاضرين بأن مجلس الإدارة يقترح على الهيئة العامة الموافقة على تخصيص كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بتعويض سنوي مقطوع عن العام ٢٠١٩ بقيمة ستة مليون ليرة سورية لقاء مشاركته وحضوره اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه بما فيها كافة المصاريف التي يمكن أن يتكبدها خلال قيامه بهذه المهام خلال العام المذكور، مضافاً إليه كلفة الضريبة المتوجبة لقاء هذا التعويض.

كما يقترح بالإضافة الى ذلك المصادقة على صرف تكاليف الإقامة والانتقال بموجب فواتير للأعضاء الموكلين بمهمات يحددها مجلس الإدارة خلال العام ٢٠١٩.

وطلب من الهيئة الموافقة على سياسة التعويضات المذكورة أعلاه وتفويض مجلس الإدارة بصرف مجموع هذه المصاريف خلال العام ٢٠١٩.

٨. **<u>البحث في مكافآت أعضاء مجلس الإدارة للعام ٢٠١٨ واتخاذ القرار بخصوصها:</u>**

بين رئيس الجلسة بأنه سنداً لأحكام القانون والنظام الأساسي تقرر الهيئة العامة المكافآت السنوية لأعضاء مجلس الإدارة على ألا تزيد هذه المكافآت على ٥٪ من الأرباح الصافية.

وأضاف بأن أعضاء مجلس الإدارة لم يتقاضوا اي مكافآت عن العام ٢٠١٨، وقد أبدوا رغبتهم بعدم تقاضي أي مكافآت لقاء توليهم مهامهم في عضوية المجلس خلال العام المذكور.

٩. **<u>انتخاب مدقق حسابات للعام ٢٠١٩ وتحديد تعويضاته</u>**

شكر رئيس الجلسة السيد فرزت العمادي عن عمله كمدقق حسابات للعام المنصرم كما عرض على الحاضرين توصية مجلس الإدارة بترشيح السيد رضوان الشرابي ليكون مدققاً لحسابات البنك للعام ٢٠١٩ لما له من خبرة في التدقيق المصرفي وفق المعايير المحاسبية المعتمدة وكونه مدرجاً في لائحة المحاسبين القانونيين المعتمدة من الجهات المعنية.

وتم فتح باب الترشح لانتخاب مدقق حسابات للبنك للسنة المالية ٢٠١٩، وترشيح السيد رضوان الشرابي. وحيث أنه لم يرشح غيره فقد تم انتخابه بالتزكية.
كما اقترح رئيس الجلسة على الحاضرين تفويض مجلس الإدارة أو من يفوضه بالتوقيع على اتفاق خطي مع مدقق الحسابات وتحديد الأتعاب التي ستتوجب له وصرفها.

١٠. **الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة والتعاقد مع الشركة وفق أحكام المادة ١٥٢من المرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١**

بيّن الرئيس أنه عملاً بأحكام المادة ١٥٢ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم ٢٩ لعام ٢٠١١ بكافة فقراتها، لا يجوز لأعضاء مجلس الإدارة أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة، كما لا يجوز أن يكون لهم أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والمشاريع التي تعقد مع الشركة أو لحسابها إلا بترخيص سنوي من الهيئة العامة.

وبالتالي طلب من الهيئة العامة الموافقة على الترخيص للسيد جمال الدين منصور وللسيدة سلمى صبرا بممارسة أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسونها في بنك الشرق، كون كل منهما عضو في مجلس إدارة بنك الشرق، ويمارس أعمال مصرفية لدى البنك اللبناني الفرنسي في لبنان، إضافة إلى أن السيد جمال الدين منصور هو عضو مجلس إدارة في بنك SBA في فرنسا وعضو مجلس إدارة في شركة كفالات ش.م.ل. في لبنان

كما نوّه رئيس الجلسة بأنه لم تسجل خلال العام ٢٠١٨ أية عقود مبرمة بين أي من أعضاء مجلس الإدارة وبنك الشرق.

أعيد التدقيق في النصاب القانوني للهيئة، فتبين أنه ما يزال متوافراً بحضور مساهمين يمثلون أصالة ووكالة عدداً من الأسهم يمثل نسبة وقدرها ٦٧,٧٥% من أسهم رأسمال البنك والتي تزيد عن النسبة القانونية المطلوبة. ولما لم يعد من أمور لبحثها، انتهت المناقشات واتخذت الهيئة القرارات التالية:

القرار الأول:
المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وعلى تقرير مدقق الحسابات وعلى الميزانية السنوية وحساب الأرباح والخسائر لعام ٢٠١٨ وفق ما جاء فيها.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثاني:

الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة بتشكيل الاحتياطيات التالية:

- اقتطاع احتياطي قانوني بنسبة ١٠% من الأرباح المحققة قبل الضريبة والمسجلة في بيان الدخل للسنة المالية المنتهية تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ بمبلغ وقدره ٧٦،٦٠٩،٧٦٦ ل.س.(ستة وسبعون مليوناً وستمائة وتسعة ألفاً وسبعمائة وستة وستون ليرة سورية)
- اقتطاع احتياطي خاص بنسبة ١٠% من الأرباح المحققة قبل الضريبة والمسجلة في بيان الدخل للسنة المالية المنتهية تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ بمبلغ وقدره ٧٦،٦٠٩،٧٦٦ ل.س.(ستة وسبعون مليوناً وستمائة وتسعة ألفاً وسبعمائة وستة وستون ليرة سورية)

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثالث:

تدوير رصيد صافي الأرباح المحققة القابلة للتوزيع كما في ٢٠١٨/١٢/٣١ بعد تكوين الاحتياطي الخاص والقانوني واقتطاع الضريبة بمبلغ /٣٥٠،٩٣٣،٢٥٠/ ل.س. (ثلاثمائة وخمسون مليوناً وتسعمائة وثلاثة وثلاثون ألفاً ومئتان وخمسون ليرة سورية) وعدم توزيعها على المساهمين و/أو تخصيصها لاستكمال زيادة رأسمال المصرف، وضمّه إلى حساب الأرباح المحققة المدوّرة بحيث يكون رصيد حساب الأرباح المحققة المدوّرة في ٢٠١٨/١٢/٣١ مبلغاً وقدره /٣٥٠،٩٣٣،٢٥٠/ ل.س (ثلاثمائة وخمسون مليوناً وتسعمائة وثلاثة وثلاثون ألفاً ومئتان وخمسون ليرة سورية).

أما الأرباح غير المحققة والمسجلة في بيان الدخل كما في ٢٠١٨/١٢/٣١ والبالغة /٨،٨٩٠،٩٥٤،٥٥٣/ ل.س. (ثمانية مليارات وثمانمائة وتسعون مليون وتسعمائة وأربعة وخمسون ألفاً وخمسمائة وثلاثة وخمسون ليرة سورية)، فهي لا تقبل التوزيع كونها أرباح غير محققة طبقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي وقرار مجلس النقد والتسليف رقم ٣٢٦/م ن/ ب ١ تاريخ ٤ شباط ٢٠٠٨ والتعميم رقم ١٠٠/٩٥٢ تاريخ ١٢ شباط ٢٠٠٩.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الرابع:

إبراء ذمة مجلس الإدارة رئيساً وأعضاءً وكذلك كافة ممثلي البنك عن كافة أعمالهم خلال السنة ٢٠١٨ إبراءً عاماً شاملاً.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الخامس:

إقرار صرف مبلغ إجمالي وقدره ٥٣،٠٧٣،٤٧٨ ل.س. (ثلاث وخمسون مليون وثلاث وسبعون ألفاً وأربعمائة وثمان وسبعون ليرة سورية) كتعويضات لأعضاء مجلس الإدارة عن العام ٢٠١٨، شملت مصروف التعويض المقطوع المخصص لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة وذلك لقاء بدلات الحضور والمصاريف والنفقات التي تكبدوها عن مشاركتهم في اجتماعات المجلس ولجانه خلال العام ٢٠١٨، وكلفة ضريبة الدخل المتوجبة على هذا التعويض، بالإضافة إلى المصروفات بموجب فواتير التي تكبدها عضوي مجلس الإدارة السادة منصور وصبرا لقاء قيامهما بمهمات محددة بتكليف من مجلس الإدارة خلال هذا العام.

تخصيص كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بتعويض سنوي مقطوع بقيمة ستة ملايين ليرة سورية لقاء مشاركته وحضوره اجتماعات مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه خلال العام ٢٠١٩ بما فيها كافة المصاريف التي يمكن أن يتكبدها خلال قيامه بهذه المهام، مضافاً إليه كلفة الضريبة المتوجبة لقاء هذا التعويض، بالإضافة إلى الموافقة على صرف تكاليف الإقامة والانتقال بموجب فواتير للأعضاء الموكلين بمهمات يحددها مجلس الإدارة خلال العام ٢٠١٩. وتفويض مجلس الإدارة بصرف هذه التعويضات خلال العام ٢٠١٩.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار السادس:

عدم تخصيص أي مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة لقاء عضويتهم في المجلس للعام ٢٠١٨.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار السابع:

انتخاب السيد رضوان الشرابي مدققاً لحسابات البنك للسنة المالية ٢٠١٩ لما له من خبرة جيدة وسمعة حسنة وكونه مدرجاً على لائحة المحاسبين القانونيين المعتمدة من الجهات المعنية، وتفويض أعضاء مجلس الإدارة أو من يفوضونه بالتفاوض مع مدقق الحسابات المنتخب فيما يتعلق بأتعابه وتوقيع العقد معه.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

القرار الثامن:

الترخيص للسيد جمال الدين منصور والسيدة سلمى صبرا بممارسة أعمال مشابهة للأعمال التي يمارسونها في بنك الشرق، عملاً بأحكام الفقرات ١ و٢ و٤ من المادة ١٥٢ من قانون الشركات.

صدق القرار بإجماع الحضور الممثل في الاجتماع

أعلن ختام الجلسة في الساعة الواحدة من بعد ظهر يوم الخميس الواقع في التاسع من شهر أيار لعام ٢٠١٩، وتم تنظيم المحضر وتوقيعه أصولاً لتودع نسخة منه في سجل الهيئات العامة للبنك ونسخة لدى وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك أصولاً.

رئيس الجلسة	كاتب الجلسة	مراقبي التصويت	مندوبي الوزارة

سند بالإيداع العادي
رقم ٥٩/١٩٨٢٦٤٨
تاريخ ٢٠١٩/٥/١٣

صورة طبق الأصل
١٢ أيار ٢٠١٩